

Distr.: General
11 October 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة من البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

تهدي البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف تحياتها إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، وتود أن تحيل، باسم تحالف دعم الشرعية في اليمن، ملاحظات التحالف على التقرير المقدم إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/42/17) (انظر المرفق). وترجو تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها* بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثانية والأربعين للمجلس ونشرها على الموقع الشبكي للمجلس.

* استُنسخ المرفق كما ورد، وباللغة التي قُدم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-17600(A)



* 1 9 1 7 6 0 0 *

Annex to the note verbale dated 27 September 2019 from the Permanent Mission of Saudi Arabia to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council

مرفق بالملذكرة الشفوية المؤرخة 27 أيلول / سبتمبر 2019 الموجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان من البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

ملاحظات تحالف دعم الشرعية في اليمن على تقرير فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن

يساور التحالف بالغ القلق إزاء المعاناة التي يعيشها الشعب اليمني جراء النزاع الذي تسببت به الميليشيات الحوثية جراء انقلابها على الحكومة الشرعية في اليمن. وأن ما يقوم به التحالف جاء انطلاقاً من مسؤولياته وبناء على طلب من الحكومة الشرعية، متقيداً في ذلك باحترام أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

أن التحالف يدرك أهمية القضايا المطروحة في اليمن، سواء بالنسبة لشعبه أو للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي. وانه بعد التعاون السابق مع الفريق، عبر التحالف عن مخاوفه الخطيرة المتعلقة بتقرير الفريق لعام ٢٠١٨.

لقد استعرض التحالف تقرير فريق الخبراء الأخير عن اليمن في الوثيقة A / HRC / 42/17 . ومازالت شواغله السابقة قائمة في هذا التقرير. وهي تتمثل باختصار فيما يلي:

١. الخروج عن المعايير المقبولة المتعلقة بتقديم التقارير عن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك تأطير الادعاءات باستخدام صيغة مبهمه للفقرات وغير محددة وغير مقبولة (على سبيل المثال، "قد يكون").
٢. الاعتماد الشديد على شكل واحد من الأدلة - المقابلات الطوعية - دون التحقق من مدى صحتها.
٣. الادعاءات المتكررة بوجود انتهاكات في بعض العمليات العسكرية للتحالف، مع تجاهل أن تحديد هذه الاهداف تم بناء على معلومات استخباراتية عسكرية سرية تؤكد أن هذه الأهداف هي أهداف عسكرية مشروع استهدافها ويتوافر فيها مبدأ التناسب وفقاً لأحكام القانون الإنساني الدولي.
٤. عدم تقييد الفريق بمعايير الإسناد المقبولة في القانون الدولي، وإسناد مسؤولية تصرفات القوات اليمنية إلى التحالف بما يتعارض مع تلك المعايير ("مدعومة" مقابل "السيطرة الفعلية")
٥. المزاعم المسندة للتحالف بتجويع الشعب اليمني عمداً، مما يتناقض تماماً مع جهود التحالف التي سلمت أكثر من ١ \$ مليار دولار من المواد الغذائية إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة كل من الحوثيين والحكومة الشرعية.
٦. إصاق التهم بقيادة التحالف السياسيين بارتكاب جرائم دولية، وهو أمر غير مسبوق ومرفوض.

٧. عدم تقديم المعلومات أو التعاون بشكل شفاف مع التحالف بما يمكنه من إجراء تحقيقاته وتقييماته، وهو أمر لا يتفق مع الالتزام الموكل بالتفويض للفريق.

٨. عدم السعي في إيجاد حل سياسي للصراع للمساعدة في إنهاء معاناة الشعب اليمني، من خلال تجاهل الفريق القيام بالجهود فيما يتعلق بالمصالحة والتعافي وفق ما تضمنه التفويض المناط بالفريق.

من المؤسف أن هذه الشواغل تشير موضوعياً إلى نمط واضح مفاده أن تركيز الفريق منصب أكثر ما يكون على توجيه التهم ضد التحالف للضغط السياسي عليه، أكثر من تركيزه على التنفيذ الرصين والنزيه والمهني للتفويض المنوط به من قبل مجلس حقوق الإنسان.

في هذا الصدد، يود التحالف في هذه المذكرة أن: (أ) يقدم شرحاً لمشاركة التحالف وأهدافها، ردّاً على تقرير الفريق والادعاءات حيالها (ب) توضيح المشاكل الخطيرة في تقرير الخبراء بشكل موضوعي ونهجه إزاء التحالف.

أ. مشاركة التحالف في اليمن ومقصده

في ضوء الادعاءات الموجهة ضد التحالف ومقصده، يؤكد التحالف التزامه بما يلي:

- تقديم المساعدة التي تطلبها الحكومة الشرعية في اليمن ضد الميليشيات الحوثية. إذ أن الطلب جاء من حكومة شرعية حائزة على الاعتراف من قبل المجتمع الدولي وتأييدها القرارات الصادرة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.
- تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني، سواء في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية أو الميليشيا الحوثية. وقد قام أعضاء التحالف منذ عام ٢٠١٤ بتسليم إمدادات إنسانية إلى الشعب اليمني بقيمة تتجاوز ١٩ مليار دولار أمريكي.
- دعم العملية التي تقودها الأمم المتحدة والحل السياسي للنزاع، لتخفيف المعاناة الإنسانية وتوفير السلام والاستقرار للشعب اليمني والمنطقة. ويشمل ذلك اتفاقية ستوكهولم، التي انتهكتها الميليشيا الحوثية.
- دعم الجهود لمواجهة التدخل غير القانوني المستمر من جانب إيران وحزب الله في الشؤون الداخلية لليمن وضد الحكومة الشرعية في اليمن. حيث إن إيران قوة مزعزعة للاستقرار ومحرك رئيسي للنزاع.
- مكافحة التهديد الإرهابي الذي يشكله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، لدعم اليمن حتى لا يصبح مرة أخرى ملاذاً آمناً ونقطة انطلاق للهجمات الإرهابية.
- العمل على المساهمة في تأمين الملاحة البحرية في البحر الأحمر وباب المندب لحماية حرية التجارة الدولية.

ب. المشكلات الخطيرة الواردة في تقرير الخبراء ونهجه تجاه التحالف:

يرهن ما يلي بموضوعية على نمط واضح للفريق وهو ما تم ذكره آنفاً من أن تركيزه منصب أكثر ما يكون على الدعوة ضد التحالف والضغط السياسي عليه، أكثر من تركيزه على التنفيذ الرصين والنزيه والمهني للتفويض المنوط به من قبل مجلس حقوق الإنسان.

١. ينطلق الفريق من المعايير المقبولة في تقارير حقوق الإنسان من أجل إيجاد أساس للمطالبات ضد التحالف. يؤسس الفريق الكثير من ادعاءاته الخطيرة على مبدأ هش وغير محدد يفيد بأن التحالف "قد يكون" ارتكب انتهاك. يستخدم الفريق بشكل روتيني فكرة "الحالة ذات الدلالة" لاستقراء العديد من المواقف التي لا يملك الأدلة اللازمة لها. هذه الممارسات غير مقبولة في تقارير حقوق الإنسان والقانون الدولي، ولا تتوافق مع التفويض الموكل للفريق، مما يرسم صورة غير حقيقية وغير عادلة للتحالف والتي يجري تضخيمها في التقارير الإعلامية الخاصة بعمل الفريق، إذ أن المعيار المقبول في تقارير الإبلاغ الخاصة بحقوق الإنسان هو "أسباب معقولة للاعتقاد". وليس "ما إذا قد يكون هناك انتهاكات"، كما أن المسؤولية الجنائية الفردية الدولية لا تقوم إلا بالإقرار بوجود دليل والذي يتجاوز كل شك معقول.

٢. يعتمد الفريق اعتماداً كبيراً على شكل واحد مما أسماه دليل وهو - المقابلات الطوعية - ولم يقيم الفريق بتقييم نتائج تلك المقابلات من خلال تقديم أدلة أخرى مثل صور الأقمار الصناعية، والأدلة الوثائقية، والملاحظات الميدانية وهذه الوسائل الأخرى من الأدلة الضرورية لتأكيد الحقائق الرئيسية وفحص الأشخاص غير الصادقين الذين يجرون مقابلات معهم، إذ أن

- إرشادات أفضل الممارسات الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تنص على ما يلي: "من المهم بالنسبة للجان / للبعثات الوصول إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من المصادر واستخدامها." وهذا أمر أساسي لمصداقية تقاريرها.
- الفريق فيما يتعلق بالمزاعم الموجهة ضد التحالف، يعتمد اعتماداً كبيراً على المقابلات التي تتم إما عن بُعد، أو عن طريق أطراف ثالثة، أو مع أشخاص ليسوا حالياً في اليمن، مما يؤثر على المصداقية والقدرة على التحقق من المعلومات.
- المزاعم المغلوطة في النزاعات المسلحة، التي تفيد بارتكاب انتهاكات تشكل جزءاً رئيسياً من المعركة الاستراتيجية، وإن حركات التمرد التي تقاوم الحكومات الشرعية تستغل تلك المعلومات لتضليل الرأي العام، وتنطبق تلك الآلية على النزاع في اليمن.

٣. يقدم الفريق مراراً مزاعم تتعلق بضربات عسكرية من قبل التحالف ضد أهداف مدنية. وتركز المزاعم على الضرر المزعوم الواقع على المؤسسات العامة والبنية التحتية والممتلكات الثقافية. ومع ذلك، يعترف الفريق بأنه ليس لديه المعلومات اللازمة للتحقق من قوات الحوثيين التي كان التحالف يستهدفها، أو مبدأ التناسب. إن قرار التحالف بعدم تبادل المعلومات الاستخباراتية العسكرية مع الفريق حول أهدافه وعملياته العسكرية، وأساليب وتقنيات الحوثيين، ومصادر المخابرات، لا يعني أنه انتهك التزاماته وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في النزاع المسلح. إذ يعد أمن المعلومات في مثل هذه الظروف ممارسة شائعة على المستوى العالمي في العمليات العسكرية، إذ أن:

- الفريق يشير باستمرار إلى تدمير الأهداف المدنية في النزاعات المسلحة، مع عدم الاعتراف بأنه عند تمركز قوات الميليشيا الحوثية بشكل روتيني في هذه المواقع، فإنهم يصبحون أهدافًا عسكرية مشروعة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- الفريق يرفض الاعتراف، كما فعلت لجنة تحقيق أخرى تابعة للأمم المتحدة، بأحقية التحالف في اعتبار أن الإفصاح عن المعلومات من شأنها الكشف عن تفاصيل الأهداف في الغارات العسكرية، بالنظر إلى أن هذه المعلومات سرية وقد يؤدي إلى كشفها تعريض مصادر الاستخبارات للخطر.
- عدم مشاركة التحالف لتلك المعلومات هي ممارسة شائعة لدى كافة الأطراف في مختلف النزاعات الدولية، وأن الهدف من ذلك لضمان عدم تعرض العسكريين والمدنيين للخطر والأمن بصفة عامة.
- ٤. يسند الفريق المسؤولية إلى التحالف بطريقة تتعارض بوضوح مع معايير الإسناد المقبولة في القانون الدولي. ويستدل الفريق مرارًا وتكرارًا على مسؤولية التحالف عن أعمال الجماعات المسلحة اليمينية المختلفة كونها ("مدعومة")، وبالتالي، يستنتج أن التحالف لديه "سيطرة فعلية" على هذه الجماعات. لا يقدم الفريق الأدلة اللازمة، التي أوضحتها محكمة العدل الدولية باستمرار وتتمثل في حدود اختصاص عالية يجب الوفاء بها. وكان يجب أن يركز الفريق على الجهات الفاعلة التي ارتكبت الانتهاكات، وأن التحالف:
- لا يزال يرفض رفضًا قاطعًا كونه لديه السيطرة الفعلية على مراكز الاحتجاز في اليمن المدرجة في التقرير. قام التحالف بتدريب القوات اليمينية على القانون الدولي الإنساني، وشجع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على العمل مع القوات اليمينية وزيارة مراكز الاحتجاز.
- يرفض محاولة الفريق المستمرة في ربط التحالف بأكبر عدد ممكن من الانتهاكات، باستخدام معيار منخفض وغير محدد، وغير معروف في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ("مدعومة").
- يؤكد أنه في مختلف الحالات المتعلقة بالجماعات المسلحة عززت محكمة العدل الدولية اختبار "السيطرة الفعلية"، الذي يتطلب من الجماعات المسلحة "في الواقع أن تتصرف تحت هذه الرقابة الصارمة من قبل الدولة التي يجب أن تعامل كجهاز تابع لها لأغراض الإسناد اللازم للانتهاكات.
- يؤكد أن الإشارة الوحيدة في استناد التقرير إلى المعيار القانوني المعمول به "السيطرة الفعلية" من قبل قوات التحالف على القوات اليمينية هي خارجة تمامًا عن الادعاءات العشرين للفريق بشأن مسؤولية التحالف عن القوات اليمينية التي لا تستوفي المعيار القانوني.
- يؤكد أنه لا يوجد أدلة على أنه مسؤول عن الانتهاكات المزعومة للقوات اليمينية من خلال تقديم المساعدة لهم: "حيثما يكون الادعاء بأن مساعدة الدولة قد سهلت انتهاكات حقوق الإنسان ... يجب دراسة الظروف الخاصة بكل حالة بعناية لتحديد ما إذا كانت الدولة المساعدة من خلال مساعداتها كانت على علم وعقدت العزم على تسهيل الانتهاك.

٥. يطرح الفريق مزاعم تتعلق بقصد التحالف تجويع شعب اليمن. هذا ليس له أساس معقول في الواقع. وإن الإجراءات التي طبقها التحالف تهدف إلى وقف الشحن غير المشروع للأسلحة للميليشيا الحوثية. كما أن التحالف مستمر على إمداد شعب اليمن بالغذاء، حيث قام بتسليم حوالي أكثر من 1 مليار دولار من الأغذية إلى اليمن. وهذا يشمل كل من المناطق التي يسيطر عليها الحوثي والحكومة اليمنية الشرعية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية ومن بينها برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة.

٦. يوجه الفريق اللوم لأبرز الشخصيات السياسية في دول التحالف بطريقة لم يسبق لها مثيل في مجلس حقوق الإنسان، وهو إجراء تشوبه عيوب خطيرة، ويتعارض مع سيادة الدول، وبدون أي دليل ملموس يخلص الفريق إلى أن كبار القادة السياسيين "عرفوا أو تجاهلوا عن عمد المعلومات التي أشارت بوضوح إلى أن المرؤوسين كانوا يرتكبون أو على وشك ارتكاب ... جرائم، إذ أن:

- "قائمة الجهات الفاعلة" التي قدمها الفريق هي منقولة حرفياً من قائمة القيادة السياسية العليا للدول الرئيسية في التحالف. الاستنتاج الواضح في نظر الفريق هو أن هؤلاء هم الأشخاص الذين يحملهم المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة.
- أنه لا توجد لجنة تحقيق أو بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة أو فريق آخر أنشأه مجلس حقوق الإنسان، سبق أن أصدروا قائمة من هذا القبيل، على غرار نصح الفريق.
- أنه لا يوجد أي دليل قدمه الفريق يبرهن على أن كبار قادة التحالف السياسيين "عرفوا أو تجاهلوا عن عمد المعلومات التي أشارت بوضوح إلى أن المرؤوسين كانوا يرتكبون أو على وشك ارتكاب ... جرائم".
- أن الفريق توصل وفقاً للنهج الذي يطبقه إلى نتيجة غير عادية ومعيبة بأن دليله على تحميل المسؤولية للقيادة العليا يختلف عن أي شيء يتعلق بسوريا، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي يُعرف اختصاراً بداعش ISIL، وكوريا الديمقراطية، وميانمار، وبوروندي، وجنوب السودان، ودارفور، وليبيا، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وإسرائيل. هذا المنطق ببساطة غير موثوق.
- أن الإشارة إلى كبار القادة السياسيين غير مرتبطة بالتفويض المناط بالفريق، ويبدو أنها مصممة لممارسة ضغوط سياسية على دول التحالف.
- ٧. أن التحالف لم يتلق أي معلومات من الفريق لتمكينه من مراجعة التحقيقات والتقييمات التي يجريها. لقد قام الفريق فقط بالبحث ولم يكن على استعداد لتقديم المعلومات ومشاركتها مع التحالف. لقد اختار التحالف الحد من تعاونه مع الفريق فقط عندما أصبح واضحاً أن الفريق لم يكن مهتماً حقاً بالتعاون الثنائي كما يجلي عليه ذلك التفويض الموكل له.
- وأن الفريق يفضل تقديم ادعاءاته إلى وسائل الإعلام في نفس الوقت الذي يتم فيه تقديمها إلى التحالف، مع التنويه إلى أن
- العديد من التحقيقات في آليات حقوق الإنسان تستند إلى مبدأ تبادل المعلومات مع الدول وإتاحة الفرصة لفهم المزاعم.

- تبادل ومشاركة المعلومات يسمح للجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة باختبار صحة المزاعم، ويوفر درجة من الإنصاف للدولة الموجه إليها تلك المزاعم.
- أن مجلس حقوق الإنسان طلب من الفريق التعامل مع التحالف "بهدف تبادل المعلومات وتقديم الدعم للجهود الوطنية [و] الإقليمية" للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والإساءات التي وقعت في اليمن، وأن الفريق لم يتقيد بتبادل المعلومات وفقاً لذلك.
- ٨. بالرغم من أن المعاناة الإنسانية للشعب اليمني ستنتهي عند التوصل إلى حل سياسي للصراع. إلا أن الفريق تجاهل العنصر الأساسي لولايته والمتعلق بـ "المصالحة والتعافي"، والذي يمكن أن يسهم بشكل بناء في هذا الحل. بدلاً من ذلك، يركز الفريق على الضغط من أجل المساءلة الجنائية مع غياب الأدلة، مما يدفع المحاورين اليمنيين الرئيسيين بعيداً عن طاولة المفاوضات، وعن وضع أسلحتهم، مع الإشارة إلى أن
- أن مجلس حقوق الإنسان طلب أن يقدم الفريق إرشادات حول "المصالحة والتعافي". وإن الوقت مناسب حالياً لمعالجة هذه المشكلة ولدعم إنهاء النزاع، لكن الفريق لم يقوم بذلك حتى الآن.
- المصالحة في اليمن يجب أن تأتي قبل المساءلة، وقد أكد على ذلك ما صرح به المبعوث الخاص للأمم المتحدة لليمن، السيد مارتن غريفيث، إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: "بناء السلام سيكون مهمة أكبر، بناءً على سوابق مختلفة ومشاركة أوسع. سيكون ذلك هو جدول أعمال الانتقال، الذي يجب أن يشمل: المصالحة؛ وهي العنصر الأول الذي يتطلب اهتمامنا بعد الصراع"
- ما يقوم به الفريق لا يتوافق مع دور الأمم المتحدة المتمثل في تعزيز الحل السياسي وقد سبق وأن خلص الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام التابع للأمم المتحدة إلى أن "السياسة يجب أن تحظى بالأولوية وما يقوم به الفريق يعرقل الجهود السياسية للمصالحة، لعدم وجود فهم أعمق للظروف السياسية في اليمن.